د . مروان أمين

لبنان الطائفي .. ولبناننا الآخر!

ـ ١ ـ

ان التحالف الطبقي الحاكم ، والجناح المهيمن في هذا التحالف على وجه التخصيص ، قد نجح حتى الان في اضفاء طابع طائفي على المعركة . غير ان نجاحه نجاح مؤقت ، نسبي ومسدود الافق : مآله انتحاره : التقسيم .

انما يبدو ان البرجوازية ككل ما تزال قادرة على تحويل هذا النجاح النسبي الى نجاح « كامل » ـ تطيل عمرها .

وكيف يتم ذلك ؟ ـ بتصفية خلافاتها غير التناحرية وتبديل في مركز الهيمنة ، وابقاء التقسيم الطائفي على ما وصل اليه ، بعد ضبطه .

وثمة امكانات عربية ومساع اميركية ، استنادا الى قوى داخلية لا يستهان بها ، لتكرار نتائج ١٩٥٨ .

واذا كانت ظروف اليوم مختلفة عن ظروف الـ ٩٥٨ بفعل ميزان القوى الداخلي ، فما يسمح استنتاجه حصرا هو ان المعركة لم تحسم بعد . وتبقى كل الاحتمالات واردة .

واذا كانت استحالة الحل العسكري تفتح المجال للحل السياسي وحده ، فحتى يتوفر هذا الحل لا بد من تشديد النضال الايديولوجي وتصعيده . فمن لا ينتصر ايديولوجيا لا ينتصر حتى في حال احرازه كل الانتصارات العسكرية ومحلقاتها .

والمهمة الايديولوجية الملحة هي تأمين الانتصار على الطائفية .

ـ ٢ ـ

ولا يختلف باحثان في ان الايديولوجية المسيطرة في لبنان هي الايديولوجية الطائفية ، وهي الشكل اللبناني لسيطرة الايديولوجية الدينية .

ويحار بعض المتمركسين امام هذا التعارض الظاهر بين سيطرة الايديولوجية الدينية ـ الطائفية هنا ـ وهيمنة علاقات الانتاج الرأسمالية فتزدهر الابتكارات النظرية ، غير اننا لسنا في معرض جدالي الان وما يهمنا مؤقتا تلمس بعض الخيوط لفهم آلية هذه السيطرة .

ولا بد من التذكير بان هذا الفهم يمر بتمثل عملية توفير شروط اعادة انتاج علاقات الانتاج الرأسمالية . وبان هذه العملية تحصل اساسا حول عملية الانتاج بالذات ، وينقوم دور الدولة بمؤسساتها السياسية واجهزتها الايديولوجية بتأمين استمرارية عملية توفير شروط اعادة انتاج علاقات الانتاج السائدة ، وفيما يخصنا علاقات الانتاج الرأسمالية مع هيمنة مصالح القطاع المصرفي ـ التجاري في ظروف التخلف . واذا ما وضعنا مؤسسات الدولة ، العسكرية والقضائية والسياسية ، جانبا ، وتبين خلال الاحداث امكانية هذا الوضع ، رأينا ان استمرارية وظيفتها ممكنة ولو لفترة محدودة ، مما يسلط الاضواء على الدور البالغ الاهمية لاجهزة الدولة الايديولوجية واهمها المؤسسات الدينية والعائلية والتربوية والاعلامية .

وتبدو ، بالنسبة الينا ، المؤسسة الدينية وتعبيرها «اللبناني» الايديولوجية الطائفية الركيزة الاساسية ، الجهاز الايديولوجي الرئيسي للدولة ـ اضافة الى المؤسسة العائلية .

واذا كانت ايديولوجية الطبقة السائدة هي الايديولوجية السائدة، فالايديولوجية الدينية هي الايديولوجية السائدة في لبنان وهي التي تغذي وتشكل ـ تعطيها شكلا ـ ايديولوجيات جميع الطبقات المسودة.

والجهاز الديني والديني ـ العائلي هو الجهاز الذي يؤمن هذه السيادة بلا منازع .

ـ ٣ ـ

ولا بد من التذكير ثانيا ، رغم اعتراضات القراء الماهرين والحفظة أيضا، انه ليس ثمة من تنافر جوهري بين الايديولوجية الدينية والرأسمالية ، والتاريخ الدموي للصراع بينهما (الثورة الفرنسية) لم يطل جوهر آلية السيادة للايديولوجية الدينية .

ففي ظل الرأسمالية ظل الانسان شخصا يخضع بـ « حرية » د « دون أكراه » للقانون الرأسمالي . واذا كانت الدولة قد حلت محل الله ـ وليس ثمة من تنافر جوهري ـ فانها عقدت تحالفا معه في اكثر من بلد متطور رأسمالي .

المقصود انه باستطاعة الرأسمالية ان تستغل الدين وتضعه في خدمتها بأمان .

ونذهب أبعد من ذلك لنقول ان هذه التسوية أصبحت امرا لازما وفي « العالم الثالث » بصورة خاصة لم تعد البرجوازية الوطنية بقادرة ـ البرجوازية الاخرى لا تريد ـ على القطع مع المؤسسة الدينية قطعا مبرما . بل عليها الاستفادة منها والتكيف معها .

ولم تر الدوائر الامبريالية خيرا من المحافظة على اوضاع العالم الثالث وتغذية الايديولوجية الدينية والانقسامات الطائفية .

وعرفنا من ذلك دعوات ايديولوجية شهيرة « الشرق المؤمن والغرب الملحد» ، ومعزوفة الافكار المستوردة ،والدعوات السياسية (المشروع الصهيوني ، الحلف الاسلامي ، الكتائب اللبنانية الخ ..)

والمقصود من كل ذلك طبعا المساهمة في استمرارية تأمين توفير شروط اعادة انتاج علاقات الانتاج في ظل التبعية .

وفي لبنان تتعقد المشكلة اكثر بكثير حيث تزدوج السيادة المطلقة للايديولوجية الدينية بسيطرة الانقسام الطائفي على الجماهير .

ـ ٤ ـ

نتيجة التطور التاريخي الحديث للتشكيلة الاقتصادية في لبنان أصبحت الايديولوجية الدينية ـ الطائفية الصمام الاكثر امانا لاستمرارية النظام القائم وأصبحت المؤسسات الدينية وشبه الدينية هي المؤسسات الاكثر ضراوة في قهر واستغلال الجماهير الشغيلة والعاملة . وامتدت في تنظيمات سياسية ذات شان في الدولة .

واذا أمكن تلخيص النداء الايديولوجي الموجه الى كل لبناني بالتالي :

« انظر يا من هناك ، أنت أحمد (أو حنا) . انتبه لقد خلقك الله مسلما (او مسيحيا) .. وهذا وضعك في المجتمع خادما كنت ام سيدا . عاملا ام رب عمل .. انت مسلم بين المسلمين . (أو مسيحي بين المسيحيين) وخلاصك مرهون بتصرفك . بطاعتك وعملك لمصلحة هذه الكتلة البشرية التي انت منها وشبيه بها . فان اطعت فلك جزاء الدنيا وثواب الاخرة وان عصيت فانت مارق وزنديق وخائن للوطن الخ .... » .

اذا كان بالامكان تلخيص آلية الهبل الديني ـ الطائفي من حيث فعلها في المجتمع معتبرا كمجموعة اشخاص (في المنطوق المثالي) فان الاهم من ذلك هو تلمس آلية هذا الهبل الايديولوجي على الصعيد الاعم ، الصعيد السياسي . وهذا يضعنا مباشرة في مواجهة المقولات الرئيسية للايديولوجية السائدة .

ولا بد من أجل ذلك من العودة الى « فيلسوف » هذه الايديولوجية. ذلك المنظر الذي صاغها والذي يحظى باحترام المعلم الاكبر عند كل سادة هذا النظام بلا استثناء . عنيت الطيب الذكر « ميشال شيحا».

ـ ٥ ـ

يتبنى أفكار هذا « الرائد » شيحا كل برجوازيينا بلا استثناء . واهم هذه الافكار سردا هو التالي :

١ ـ وجود الطوائف في لبنان امر طبيعي ، تدعمه الجغرافيا ويكرسه التاريخ والوجود الطبيعي ، عند المثاليين ، لا يزول وانما يصلح على الأكثر .

٢ ـ لبنان « بلد الأقليات الطائفية المتحدة » .
(تقول الكتائب التكثرية) واحتواء التناقضات ، تجاوزها في الرقي والتاخر ، المدنية والبربرية .

٤ ـ هذه التناقضات مجموعة ومنظمة ضمن طوائف دينية محكمة التركيب ودائمة .

٥ ـ افضل ما يناسب لبنان ـ و « ما يناسب » هو دائما الحقيقة في المنطوق البرغماتي ـ هو اذن « تعايش » هذه الطوائف في اتحاد فيدرالي على رأسه الدولة . الدولة لا صلة لها مباشرة بمواطن بل بافراد عشيرة طائفية عبر مؤسساتهم الطائفية .

فالدولة جهاز فوق الطوائف .

٦ ـ هذا التنوع والتعدد (الفريد) يسيطر عليه ويضبطه : « التوازن » و « الاحترام المتبادل » ويسمح بتنمية « الحرية والتسامح » في ظل « التعايش الاخوي » .

٧ ـ وهكذا تبدو الطائفية كنظام سياسي ليس عنصر تخلف كما يروج المغرضون والملاحدة بل عنصر « كرم اخلاقي » و « تراض وطني » و « سلام اجتماعي » .

واذا كانت الاحداث الاخيرة قد برهنت بسخرية ما بعدها سخرية كم تعبر هذه المفاهيم عن ضدها : الحرية والتسامح والتوازن والاحترام المتبادل والتعايش الاخوي في مقابل الفاشية والسيطرة والتعصب والقتل المتبادل والتشنيع .

واذا كانت نصائح شيحا لسياسيي لبنان بالتحلي بالمرونة والدبلوماسية ـ وما اشتهر فيما بعد بالطريقة اللبنانية في معالجة الامور المصيرية أي بالمراوغة ـ لم تنفع في منع « السلام الاجتماعي » المنشود عن التحول الى حرب طائفية بدأت ترعب مصمميها .

واذا كان هذا جديرا بالاشارة فان الاهم في الموضوع هو كشف العقدة المركزية في هذا اللفظ الايديولوجي . والعقدة هي : ابدية ازلية الوجود الطوائفي وحيث ان « كل شيء بحكمة قد صنعت يا رب » فان الحكمة تأمين « السلام الاجتماعي » بمعنى أصبح الاطفال يفهمون تحويل الصراع الطبقي عن مجراه الحقيقي ، الحلم بالغائه مع الابقاء على مسبباته .

ـ ٦ ـ

قلنا في بداية هذا المقال ان البرجوازية نجحت حتى الآن في اضفاء طابع طائفي على الصراع الطبقي الدائر في لبنان . ونضيف انها ناجحة بقدر ما يزال فكرنا العلمي مسودا وغير منتشر .

ان الفكر اليميني ، أي الديني ـ الطائفي السائد ، يتغذى باستمرار بمعطيات « الواقع » البديهية المعاشة (المعطيات البديهية للوجدان يقول بارغسون) . ان بديهيات « الواقع » المعاش تصرخ قائلة : « الم يحصل اقتتال ديني ، وذبح على الهوية وخطف جماعي. الم تسمعوا بعين الرمانة وداريا وعشائش والقاع وبيت ملات وتل عباس وصور وحي الفوارنة وسبنيه ... والسبت الاسود .. الخ.

« اليس معظم المقاتلين في طرف مسلمين وفي الطرف الآخر مسيحيين وموازنة تخصيصا » كما اوضحت بديهيات رئيس الجمهورية ...

ولا يكفي الرد السريع والاستشهاد بوجود عناصر مسيحية في الصف الوطني وعناصر مشبوهة مسلمة تعمل لصالح الانعزاليين . فالاستثناء لا يفعل سوى تعزيز القاعدة ـ الفكر اليميني تعلم هذه ايضا ـ والقاعدة هي ازلية ابدية الوجود الطوائفي ،والتقاتل بالتالي لا يمكن أن يكون الا تقاتلا طوائفيا ، ومعطيات « التاريخ » البديهية هي ايضا تفقأ عين الوجدان البرغسوني : الحروب الطائفية في القرن التاسع عشر ، وليس من الصعب استنباط معطيات اخرى ، وليس من الصعب التدليل على صحة هذه المعطيات من الحاضر ، من احصاءات ردود الفعل ودراسة طرق العيش واشكال التصرف الاجتماعي للتجمعات البشرية في لبنان .

نهجان ظاهرهما تمردي ـ حتى لا نقول ثوري ـ وجوهرهما خاضع للايديولوجية الدينية الطائفية :

الاول تجاهل هذا الواقع وانكار بديهيته .

والثاني التعامل بالبديهيات الواقعية ومحاربتها ببديهيات من جنسها .

والنهجان محكوم عليهما بالفشل في ما يزعمان وان انتصرا من حيث منطلقهما الداخلي وهو تأمين استمرارية سيادة الايديولوجية السائدة باشكال متجددة . والمعطيات البديهية لا تحارب بمعطيات بديهية أو على الاصح لا تقهر . فتناقض الواقع لا يكفي وحده لقلب الواقع ولا بد من التدخل فيه ، أي لا بد من نقده بالمعنى الذي استخدمه ماركس لكلمة نقد .

ـ ٧ ـ

يعمد الماركسيون عادة الى التحليل التاريخي لنقد الواقع . وهذا صحيح جوهريا ، وقد فعله الفكر الماركسي في ما يخص المشكلة التي نحن بصددها . فبين مثلا ان التاريخ يعطي أدلة مغايرة للبديهيات الطائفية الواقعية وانه قبل القرن التاسع عشر لم يشهد لبنان حربا طائفية وعندما حرفها (١٨٤٠ ـ ١٨٦٠) كان ذلك بفعل التناقضات الاجتماعية ، وتناقضات البنية التحتية اساسا . وبين الباحثون انه لاسباب تاريخية تعود الى شكل السيطرة العثمانية وضعف السلطنة وبدء تقاسم العالم ، ومع دخول الرأسمالية الى مصر أولا فلبنان وسوريا بدأ النظام الاقطاعي بالتفكك في جبل لبنان .

ورافق ضعف الاقطاع « الماروني » وعي الفلاحين « الموارنة » وقوة نفوذ الكنيسة . في حين رافق قوة الاقطاع « الدرزي » ابقاء الفلاحين « الدروز » تحت سيطرة الزعامات الطائفية .

ورافق ذلك في الجانب « الماروني » انتشار الحرف والتجارة والاتصال بافكار البرجوازية المتطورة . فكان ان شكل الفلاحون « الموارنة » عصب التحرك التحرري من تير الاقطاعية ، ووقود

ثورة ١٨٥٨ ـ ١٨٦٠ اضخم حركة جماهيرية في القرن التاسع عشر واكثرها جذرية .

ويضيف الباحثون ان الثورة الفلاحية « المارونية » فشلت وقضي عليها عسكريا ولم يكن ذلك ممكنا الا بالتدخل الخارجي والفتنة الطائفية حيث لعب الاقطاع « الدرزي » الاداة العسكرية الضاربة للرجعية .

ويتابعون : ان الفشل العسكري للثورة كان يخفي انتصارا استراتيجيا على الصعيد السياسي قطفته الكنيسة المارونية ونط عليه بعض عملاء الاستعمار واكمل لبنان تطوره في ظل تبعية جناحه المتقدم للاستعمار والامبريالية ، وأصبح الجناح المتقدم التبعي هو الجناح المهيمن بفعل التطور اللاحق وبفعل الانتداب وعمل الانتداب على اضعاف الاقطاع دون اهلاكه وغذى الفكر الانعزالي بهدف جعل لبنان قاعدة دائمة للرأسمالية الغربية .

وادى تطور لبنان المستقل الى سيطرة البرجوازية التجارية الوسيطة والطغمة المالية سيطرة شبه كاملة على الدولة وسيطرةنظام الاقتصاد « الحر » .

وينتبه الباحثون الى الجديد المغاير لما حصل في القرن الماضي فيرون انه نتيجة للتطور المتفاوت للرأسمالية في لبنان ونتيجة للمد التحرري العربي أصبحت الجماهير « المسلمة » عصبالتحرك التقدمي والوطني بعد ان كانت الجماهير « المسيحية » عصبه في القرن الماضي .

ـ ٨ ـ

من الملاحظ ان معظم الباحثين ، أن لم نقل جميعهم ، ينسون أو يتناسون ان يضعوا عبارات جماهير مسيحية وجماهير مسلمة بين مزدوجين ، لكن هذه ليست « خطيئة مميتة » . ان الاهم ، في نظرنا، هو التشديد عبر التحليل وضمن نتائجه على الامور التالية :

● ١ ـ اذا قلنا ان التحالف الحاكم يتألف من البرجوازية التجارية والبرجوازية الصناعية وبقايا الاقطاع ، فان الهيمنة في هذا التحالف هي للفئة الاولى والتناقض في السلطة ـ الذي ليس بتناحري ـ هو بين الفئة الاولى مدعومة من الفئة الثالثة أو ما يسمى بتسرع اكيد « الاقطاع السياسي » ، وبين البرجوازية الصناعية تدعمها فئات واسعة من البرجوازية الوسطى . والهيمنة السياسية هي أيضا هيمنة ايديولوجية .

● ٢ ـ ان « كل الطوائف في لبنان اليوم موزعة على لوحة طبقية شاملة » وانه لا معنى نظريا للقول بطبقية الانقسام الطائفي .

● ٣ ـ الانقسام الطائفي هو اقوى آليات السيادة الايديولوجية والسياسية للبرجوازية الوسيطة . ولم تستطع ، والاصح لم تعارض البرجوازية المرتبطة بالانتاج المحلي المنطق الطائفي ـ الديني بجدية حتى الان ، وقد استفاد جميع ممثليها بلا استثناء من تقسيم الجبنة الطائفية .

● ٤ ـ ان منطق التقسيم الطائفي يحمل تناقضه في ذاته . فقد اضفى هذا المنطق لاحقا طابعا طائفيا على التناقض البرجوازي. وفي غمرة ممارسة السحر الديبلوماسي ، حسب وصية شيحا ، انقلب السحر على الساحر واضطر ممثلو البرجوازية ان يكونوا موارنة أو سنة أو ... الخ . واضطر الممثلون « المسلمون » الى اللجوء الى الشارع في عملية صراع النفوذ وفي وجه السلطة شبه المطلقة لرئاسة الجمهورية . ولا يصح في اي حال تصوير صراع النفوذ هذا وكانه صراع طائفي . انه تعبير ملتو للتناقض البرجوازي الذي يحتدم بفعل خارجي : تزايد النضال والضغط الاتي من الطبقات والفئات المستغلة والمقهورة .

ويمكن القول على وجه الدقة ان صراع النفوذ هذا هو حصيلة الفعل « التحتي » ورد الفعل « الفوقي » في الحقل السياسي العام. وعدم فهم هذه المسألة يحول السياسة الى لعب غير مسل على الاطلاق .

● ٥ ـ ان البرجوازية الوطنية والمرتبطة بالانتاج المحلي والسوق الداخلية والعربية قد برهنت على عجزها عن ممارسة الحكم لصالحها ، عن فرض هيمنتها في ظل سيطرة الرأسمال الاجنبي وتعاظم النفوذ الاميركي من جهة وخوفها من الجماهير وتطلعات الطبقة العاملة من جهة اخرى .

وقد فضلت دائما الانضواء تحت سيطرة البرجوازية التبعية على اشراك الجماهير الكادحة والعاملة في الحكم .

ـ ٩ ـ

ان التشديد على هذه الامور يعيد الى الانتباه مسألتينتحتاجان الى النظر الجديد : نتائج انتفاضة ١٩٥٨ وتركيب المؤسسات الدينية في لبنان .

واذا كانت انتفاضة الشعب اللبناني على مشروع الاحلاف العسكرية قد أعطت نتائج مباشرة ايجابية بضربها لمشروع ايزنهاور وعزلها لاكثر الفئات المدثورة عن الحكم فان النتائج الابعد كانت دون هذه الايجابية : لقد اعيد ترتيب الامور بشكل يضمن الاستقرار السعيد لحكم البرجوازية في ظل تركيبة الهيمنة ذاتها .

ويقال في شرح ذلك ، والشرح بعضه تبرير : كانت الحركة الوطنية بقيادة البرجوازية الوطنية « القيادات التقليدية » التي سرعان ما افرغت الانتصار الشعبي من محتواه .

انما من هم ليسوا بابرياء ولا بطيبين لا يسعهم الا الوقوف عند شعار « لا غالب ولا مغلوب » . فلا يجدون له معنى سوى لا غالب مسلم ولا مغلوب مسيحي . الحل لمشكلية ايديولوجية سائدة اتى من ضمن مقولات الايديولوجية السائدة ذاتها . ولا يمكن ان يكون الا كذلك .

ويقال أيضا : ان الجماهير المسلمة كانت عصب التحركالوطني لاسقاط شمعون . وهذا صحيح مع هذه الاضافة البسيطة : ان المنطلق البرجوازي السائد لم يكسر : وما زلنا نجد في النتيجة ما وضعه سوانا في المقدمات .

ولا بد هنا من طرح السؤال : الا تكمن في كون الجماهير « المارونية » عصب التحرك التقدمي في لبنان الـ ١٩ النتيجة المنطقية لاحداث الـ ١٩ ؟؟ الا يصح السؤال نفسه بالنسبة لاحداث ١٩٥٨ ؟؟ والسؤال نبقيه سؤالا .

ونتبعه بسؤال اخر : أليس ثمة من علاقة منطقية بين عجز البرجوازية الاصلاحية « الشهابية » عن ايجاد دولة عصرية تتلاءم مع طموحاتها المعلنة والواقعية وبين تبعيتها الايديولوجية للتقسيمالطائفي (٦ و ٦ مكرر ، تدعيم الميثاق) ؟؟ ونتساؤل : الم يتعاظم نفوذ حزب الكتائب ، ألم يتحول الى حزب « جماهيري » انطلاقا من ١٩٥٨ ؟؟

ومن التساؤل الى السؤال : لماذا بالضبط بعد ١٩٥٨ ؟ ولماذا بواسطة الجماهير « المارونية » اصبح حزب الكتائب هو الذراع الضاربة للنظام القائم ؟ تلك هي المسألة .

ـ ١٠ ـ

يمكن القول بدءا ان الجناح المهيمن من التحالف الحاكم اخذ عبرة من احداث ١٩٥٨ . وبدأ يعد العدة للاحتياط الجماهيري للتحول الفاشي لـ « اعادة التوازن الى الشارع » .

وقد لبى حزب الكتائب هذا المطلب للبرجوازية ككل واستطاعان يعطي مدا جماهيريا منظما لليمين الرجعي منذ دخوله في التحالف الثلاثي الشهير الى جانب حليفيه : الفئوي والارستقراطي .

وقد كتب الكثير لتفسير انضواء جماهير « الموازنة » والمسيحيين عموما تحت لواء حزب الكتائب . فكتب في تاريخ الموارنة وسكناهم الجبلي والارساليات الاجنبية كما كتبت تحاليل تاريخية وسلطت اضواء على جوانب مهمة من القضية . ولكن احدا لم يجرؤ على

فتح الملف السري : المؤسسة الدينية بحد ذاتها من اجل فهم افضل لالية التهبل الديني الطائفي .

مما لا شك فيه ان آلية الهبل هذه هي ذاتها من حيث الجوهر في جميع المؤسسات الدينية على اختلافها . فهذه المؤسسات هي الاطار المادي للظهور المادي للايديولوجية الدينية . وهي التي تجعل من هذه الاخيرة شيئا ما غير مجرد حيلة اخترعها بعض الماكرين . فمؤسساتنا الدينية تتعهد « الابن المؤمن » ولادة واسما وتعليما وزواجا وتشغيلا وطموحا ووفاة وارثا . وان دعوت هذا « الابن » بمقولة « مواطنا » فان الطائفية السياسية هناك لتفقدك هذه المتعة السادية .

ان هذا التعهد (والحكمة الالهية أو العناية الربانية) هو الكفيل باقفال الدائرة : ردود الفعل الطائفية الجماعية .

وتفعل ردود الفعل هذه فعلها بصورة اساسية في جماهير البرجوازية الصغيرة والمتوسطة . ولعله من نافل القول تعليل ذلك ، غير انه في ظل الهيمنه المطلقة للهبل الديني والهبل بصورة عامة يصبح ناقل القول ضروريا ، نقول اذن ان كون البرجوازيات الصغيرة محل ردود الفعل الطائفية عائد الى كونها مصالح آنية اساسا . أى لا مصالح اساسية استراتيجية لها .

ولعل هذا يكفي لقول تال انه بمقدار ما تزداد قوة ومتانة تركيب مؤسسة ما ، بمقدار ما يتعاظم مردودها .

واذا اعتبرنا ان مؤسساتنا الدينية ليست مجرد اماكن للعبادة بل هي هذا الجهاز الديني المتكامل وامتداداته العائلية والسياسية (التنظيمات السياسية الطائفية) ، اصبح من الواضح ان المقصود اصلا هو هذا الجهاز بتنظيمه الداخلي واناسه ، الوكلاء العامين بكل « اخلاص » على نشر تعاليمه وحماية مصالح « ابنائهم » و «اخوتهم» في الله . ان قوة هذا الجهاز هو الذى يفسر ـ في المجال الذى نحن بصدده ـ التلاحم « الاخوي » الملاحظ بدءاً عند من يسمون موارنة ولاحقا عند من يسمون سنة . كما يفسر في نفس الوقت التفكك الذي يأسف له « ذوو الحمية » عند من يسمون شيعة أو ارثوذكس . (هذا طبعا باستثناء الاقليات الباقية والتي لا تقل تلاحما عن الاولين لاسباب متنوعة ليس اهمها انها اقليات وليس اخرها المساعدات العينية المادية لابنائها) .

ـ ١١ ـ

الخلاصة ان الدائرة محكمة الاقفال على جماهير البرجوازيات الصغيرة والمتوسطة وان الانشقاق العمودي ذاهب في الاتساع وان الخراب اللاحق بهذه الفئات نتيجة الاحداث المستطيلة المستطالة لا يفعل سوى زيادة هذا الانشقاق حتى يصل خطره وفعله الى الطبقة العاملة وسائر الملحقين بها من الفئات الاجتماعية الاجيرة .

واذا كان من المتفق عليه ان الطبقة العاملة والملحقين بها هي الطبقة الوحيدة المؤهلة مبدئيا لعدم الدخول في هذه اللعبة فانه ما زال من غير الواضح ولا المتفق عليه ـ مع الاسف ـ أن طريق الحسم يبدأ بحسم مشكلتها .

لذا ترانا نشدد على المسالة التالية :

ـ ان اعادة توحيد الطبقة العاملة هي الطريق الوحيد لاعادة توحيد شعب لبنان ، لان في توحيدها اخراجا للبرجوازية الصغيرة من الحلقة الجهنمية التي تدور فيها ولان فكرها هو الفكر الوحيد القادر على ضرب كل النواءات الفكر الطائفي والبرجوازي الاصلاحي الذي لا مصلحة له بالغاء الطائفية الغاء نهائيا .

ـ والعائق الاكبر في هذا الطريق هو « جماهيرية » حزب الكتائب (= قوة البرجوازية الحاكمة اعتمادا على ذراعها الضاربة حزب الكتائب وملحقاتها المباشرة والسالبة) .

اما لماذا هذا الحزب وليس سواه فلانه في رأينا قد استطاع ان يشكل الامتداد الضروري للمؤسسات الدينية وان يتكيف مع المتغيرات الطارئة على آلية الهبل الديني في أوساط من المفترض ان تكون اقل الاوساط تعرضا للهبل نتيجة لاحتكاكها بالغرب الملحد . لقد استوعب بشكل افضل من سائر الدكاكين الطائفية تطورات الازمة الايديولوجية للفئة المهيمنة على الحكم .

ولعله من المفاجىء لبعض « المطلعين » ان يكتشفوا ان المقولات الايديولوجية الاساسية لهذا الحزب هي هي المقولات الاساسية لمجمل الاحزاب البرجوازية الكبيرة والصغيرة ومجمل الدكاكين السياسية ـ الطائفية .

ـ ١٢ ـ

يقول أمين ناجي في كتابه « فلسفة العقيدة الكتائبية » ـ تقديم بيار الجميل : « الغاية المحورية لحزب الكتائب هي الشخص الانساني » .

ويفسر : « ان هذا معناه ان الانسان شخص خلقه الله ووضع فيه نفسا من روحه .. على صورته ومثاله » .

ويستنتج : « فحزب الكتائب هو حزب المؤمنين بالله ، ليس الها بعينه بل اله جميع الديانات الموحدة » .

والمجتمع الذي من هؤلاء الاشخاص المؤمنين هو « مجتمع شخصاني » و « مجتمع جماعات » وعشائر . ومجتمع تعددي أي « مجتمع يعتبر أن تنمية الشخصية الانسانية تتطلب قيام تكتلات متنوعة في داخله يكون لها حقوقها وحرياتها واداراتها المستقلة » . (= التكتلات هنا هي الطوائف) .

واذا سألت عن السبب في هذا الابتكار كان الجواب بالواقع: « هذا هو الواقع اللبناني . ونحن لسنا اصحاب نظريات كلية ». (والمفكر الديني يكره اصلا النظر والنظريات) .

ـ واذا كانت الغاية المحورية هي الشخص ، فليس معنى ذلك ان الشخص هو نواة المجتمع (كما هو معروف في الرأسمالية المتطورة). النواة الفعلية هي العائلة .

« ان ايماننا بالعائلة هو من القوة والعمق والاهمية بحيث تحتل العائلة المرتبة الثانية في المثلث العقائدي الكتائبي » (الله ـ العائلة ـ الوطن) اذ « في العائلة يعيش الولد روح الاندفاع والتضحية » « اقرأ : في العائلة يتم ربط الاجيال الناشئة بايديولوجية الطبقة السائدة : دينيا ومسلكيا » .

ـ اما الوطن فهو لبنان « ملتقى الشرق والغرب . وباب الغرب الى الشرق » ، و « هو ذو وجه عربي » (أي ليس عربيا) حسب ما كتب بيار الجميل سنة ١٩٦٥ « الذين يتوخون التدرج بنا من لبنان ذي الوجه العربي كما اتفقنا عام ١٩٤٣ الى لبنان العربي فالشعب العربي في لبنان فعبثا يتوخون . والذين يحاولون تمرير هذه النعوت والاوصاف لتمييع طابع لبنان الخاص عبر العقائد والافكار الاجتماعية المستوردة فعبثا تذهب محاولاتهم » .

وفيما عدا ذلك فحزب الكتائب هو « حزب علماني » . لكنه من نوع طريف . فلنقرأ .

ـ ١٣ ـ

يقول امين ناجي : « لقد تأثرت العقيدة الكتائبية تأثرا مباشرا بالتعاليم الدينية حتى انه من غير المستطاع ان تفهم هذه العقيدة اذا وضعت التعاليم الدينية جانبا ... وعلى العموم فانه ليس بمقدور العقيدة الحزبية ان تتجاهل الدين وتأثيره في حياة الانسان».

ويقول ايضا : « الشيوعية ايديولوجية مادية . والعقيدة السورية القومية الاجتماعية تعزل حياة الانسان الروحية عن حياته الزمنية . أما العقيدة الكتائبية فهي عقيدة روحية لا تقر بالفصل المطلق ما بين الحياة الروحية والحياة الزمنية » . أما ما يترتب على ذلك من نتائج فان على عقيدة الحزب السياسية ان تعترف « بحق

الدين بالتوجيه في حياة الانسان المجتمعية وان تنسجم انسجاما تاما والمبادىء الدينية » .

ومع ذلك فالكتائب تطالب بعلمانية الدولة اللبنانية ، ولكن كيف ؟ .

● ١ ـ ترفض ان يكون لبنية الدولة الحقوقية دين معين أو ان يكون احد الاديان مصدرا للتشريع والحكم .

● ٢ ـ ترى ان التمييز بين السلطات الزمنية والروحية ضروري .

● ٣ ـ تعتبر ان جميع المواطنين متساوون امام القانون دون تمييز في الاصل أو العرق أو الدين .

● ٤ ـ ترى وجوب اعتماد الكفاءات مقياسا للتوظيف ولادارة دفة البلاد . أي ترى « الغاء الطائفية الادارية » .

وهي علمانية تعترف بحق الطوائف بفرض التعليم الديني في المدارس الرسمية وبحقها في انشاء مدارس طائفية وبوجوب التمثيل السياسي على اساس طائفي . (والعبارات كلها ماخوذة من كتاب أمين ناجي وليس من أية مشاريع عرضت مؤخرا كما يظن المتسرعون)

بمعنى اخر ، علمانية الكتائب ، ومجمل النظام ورجالاته من كل الاطراف تعني ابقاء التقسيم الطائفي السياسي والمدني وتشكيل جهاز دولة اداري علماني يكون حكما بين الطوائف ، حكما حياديا الا بوجه الالحاد . انه علماني بمعنى انه ديني بشكل عام .

□ لان « الدين مساعد اكبر لتنظيم حياة اجتماعية افضل لانه يحث المؤمن على القيام بواجباته المدنية قياما حسنا ، ولان مبادىء الدين الاخلاقية ترفع من مستوى المواطن الاخلاقي اذ تعلمه ان يكون انسانا شريفا عفيفا ، محبا ، مسالما » .

واذا كانت الفباء الماركسية تكفي لايضاح مرمى هذه النعوت المترادفة فان فيلسوف العقيدة الكتائبية لا يبخل عليها بزيادة الايضاح فالمبادىء الدينية الاخلاقية المقصودة ثلاثة :

ـ المبدأ الاول : اولية الشخص .

ـ المبدأ الثاني : العمل الذي يخرج الشخص من التركز حول ذاته . لذا لا بد من تنسيق وتنظيم العمل وذلك مثلا بوضع التخطيط العلمي لحقوق العمل « وتنظيم علائق ارباب العمل بالعمال واعطاء هؤلاء اجورا وتعويضات عادلة » .

ـ والمبدأ الثالث : الحفاظ على الملكية . لان الغاءها والغاء حق استثمارها يحد من الاندفاع الشخصي للعمل ويحد من الانتاج العام . ولان الملكية اساس الحرية الشخصية . والدفاع عنها يستوجب « حرية الدفاع عن حرية التصرف بهذه الملكية » ضمن مصلحة المجتمع » (المجتمع « الحر ») .

ـ ١٤ ـ

تتماثل اذن ايديولوجية الكتائب مع سائر ايديولوجيات البرجوازية الكبيرة والصغيرة الهادفة الى توفير شروط اعادة انتاج علاقات الانتاج الرأسمالية في ظل التبعية ، في هذا :

● ١ ـ الايمانية الدينية أو ملحقاتها التوازن والتواجد الطوائفي .

● ٢ ـ تقديس الملكية الخاصة .

● ٣ ـ المحافظة على التقسيم الاجتماعي والتقني للعمل (العداء للشيوعية) وتمتاز بهذا :

ـ تخويف « المسيحيين » من اجل ضمهم تحت جناحها بفزاعة العروبة والاسلام .

وبتعبير ادق :

ان تقسيم العمل في خدمة التحالف الحاكم والايديولوجية السائدة يخصص مجال العمل للكتائب في القطاع المسمى « مسيحيا». وليس فقط من أجل المحافظة على الانشقاق الحاصل في جسم الشعب بل من اجل « اعادة انتاجه » كلما بدت في الافق مخاطر جدية أو غير جدية :

فمع انه لم تطرح بشكل جدي في يوم من الايام مسالة وحدة لبنان العربية (التعريب في لغة الكتائب) فان المتكرر الايديولوجي الكتائبي هو ذاته منذ الاستقلال : (لبنان ليس عربيا لان العروبة معناها الاسلام .. لبنان على الاكثر جزء من العالم العربي وكل مشروع لتعريبه معناه تذويب المسيحيين في المحيط العربي وتحويلهم الى اهل ذمة) .

ومنذ ٢٠ آب ١٩٥٤ أي قبل وجود المقاومة الفلسطينية بكثير و « اختلال الميزان » حسب قول « العمل » وجه بيار الجميل كتابا مفتوحا الى رئيس الجمهورية كميل شمعون ، يرد فيه على بيان « اللجنة التحضيرية للمؤتمر الاسلامي العام » ويرفض فيه أي تعديل للدستور كما يرفض الوحدة الاقتصادية مع سوريا ويذكر بقدسية الميثاق ، ويهزأ بمطلب الغاء الطائفية ويقول انه من دعاة العلمنة (حسب ما فصلناه اعلاه) في حين ان الاسلام لا يقر بالعلمنة . (انظر كتابه : « لبنان واقع ومرتجى ») .

فالنغمة التي نسمع اليوم ليست بجديدة على الاطلاق ، ماهو جديد فيها فقط هو ان المتكرر الايديولوجي بلغ حد التلف في محاولته « اعادة انتاج » نظامه في وقت بلغت ازمة هذا الاخير مبلغا لم يعد يفيده مجرد الكلام وربما ايضا الكلام المدعم بالسكين والبارود ...

ـ ١٥ ـ

وعودا على ما بدأنا به عن قدرة البرجوازية على تحويل انتصارها المحدود الى انتصار اشمل ، نقول انه بين التماثل والتمايز للكتائب وسائر الاحزاب البرجوازية نرى ان التماثل هو الاساسي والتمايز هو الثانوي .

واذا كانت اطراف عديدة تقاتل من أجل الثانوي ـ وهذا ايجابي ـ فان على الطبقة العاملة وحلفائها الستراتيجيين ـ ومن بينهم المثقفون ان كان ثمة منهم من لم يهاجر بعد او لم تهجره ثقافته وقدرته على التفكير في حمى الهبل الديني ـ الطائفي ـ وكل تفاؤل هو كرامي ـ قلنا ان على الطبقة العاملة وحلفائها الستراتيجيين ان يقاتلوا من أجل الاساسي الذي يتضمن الثانوي ويتجاوزه :

ذلك ان القتال ضد الكتائب هو قتال ضد الرأسمالية .

وتوحيد شعب لبنان يمر بتوحيد الطبقة العاملة وجميع الخاضعين للظلم والحرمان الاجتماعي .

« الاخبار » البيروتية
١٧ و٢٤ كانون الثاني ١٩٧٦